مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٤

العولمة وأثارها على الاقتصاد المعيشى للفلاح المصرى

إعداد

د / أسامة رأفت سليم

مدرس الاجتماع السياسى

قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الستون

يناير ٢٠٠٥

محتويات البحث :-

الموضـــــــــــوع	الصفحة
مقدمة	١١٨
أولاً : التعريف بإشكالية البحث والتساؤلات	١٢٠
ثانياً : أهمية البحث وتحديد أهدافه	١٢٣
ثالثاً : مفاهيم أساسية للبحث	١٢٦
رابعاً : المداخل النظرية وتحليل مشكلة البحث	١٣٣
خامساً : الأساليب المنهجية وتحديد مجال الدراسة	١٣٦
سادساً : دراسة متعمقة لبعض الحالات من صغار الملاك من الفلاحين في قرية الدراسة	١٤٢
سابعاً: أهم النتائج التي خلص إليها البحث	١٥٠

مقدمة :

إن عالم العولمة اليوم انقسم في إدراك البسطاء وهم الأغلبية إلى فرقيين: الأول منهما لا يدرك أصلا" معنى العولمة وماذا تعني هذه الكلمة. والآخر يدركه بأنه عالم الفرفشة والنعنشة والنت والدش والآتي بكل الغرائب لتملأ حياتهم الشاغرة. بينها تدركه الأقلية المهمومة بالبحث وهم المحللون والمفكرون والمثقفون بأنه عالم الفجوة والهوة الساحقة بين مجتمعات نامية طال عمر نموها ومجتمعات متقدمة يتسارع تقدمها إلى حد الإبهار. مجتمعات تزداد فقراً والأخرى تزداد ثراء. مجتمعات عجزت عن إدارة مواردها، والأخرى يزداد إقتناعها يومًا بعد يوم بأن موارد العالم كله ملك لمن يستطيع إدارتها والمحافظة عليها والاستفادة منها.[1]

لذا أصبحت ظاهرة العولمة ذات دلالة إيديولوجية تختلف بإختلاف الرؤى والمواقف إزاء الأوضاع الاقتصادية والثقافية والدولية مع الاختلاف أيضا في مدى الاستيعاب المعرفي لهذه الثورة العلمية ولطبيعة التعامل المنهجي والعلمي مع منجزاتها التكنولجية والتوظيف المجتمعي والإنساني لها.

إذًا أصبحت قضية العولمة Globalization، تحظى باهتمام العديد من الباحثين في مختلف مناحي الحياة الفكرية، وخاصة إسهامات علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاديين، في تناولهم لهذه القضية من منظورات مختلفة تتسق وطبيعة تخصصاتهم [2].

ففي خِضَمْ التغيرات السريعة وغير المسبوقة في المجتمعات المعاصرة، أفرزت معها العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في هذه المجتمعات، خاصة وأن هذه التغيرات لم تكن متوازنة الحدوث، هذا من جانب، ولم يكن البعض منها متوقعا أو مخطط له بشكل علمي وموضوعي من جانب أخر. ومن بين هذه التغيرات برزت العولمة وتطورت في ظهورها نتيجة للتداعيات الدولية التي أعقبت انهيار الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحات الدولية مع تعاظم الفجوة بين الشمال والجنوب، وما صاحب ذلك من تحولات نوعية في بنية العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في ظل اتساع الثورة العلمية والتكنولوجية، إضافة إلى تصاعد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات مع استمرار الخلل والتفاوت الحاد في النظام الرأسمالي العالمي .

كافة هذه الأوضاع أثرت سلبا" على المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمع المصري وقطاعه الريف وما يتضمنه من اقتصاد معيشي للفلاحين بصفة خاصة. فالاستغلال الاقتصادي والسيطرة السياسية وتهديد أسس حياة الفلاحين خاصة تهديد قاعدة الإنتاج المعيشي Subsistence Production في مجتمعاتهم عن طريق إدخال نظام الإقتصاد النقدي والتجاري السلعي الطفيلي، والذي يؤدي بدورة إلى تعطيل العملية الإنتاجية وتحطيم نمط الإنتاج المعيشي للفلاح وربطة بالنظام الإقتصادي النقدي والرأسمالي بشكل عام.

من شأن ذلك أن يحدث تحولات جذرية في البناءات الداخلية للمجتمعات النامية، تلك التحولات التي من شأنها إفقار الفلاحين وتحطيم أسس معيشتهم بظهور العمل المأجور وإدخال الأقتصاد النقدي حتى يتلائم مع السوق الرأسمالي ونزع ملكيات الفلاحين وتعاملهم مع النظام الرأسمالي. (٣)

والتساؤل الهام الذي بات يطرح نفسه هنا ويتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي أفرزتها العولمة هو: هل أدت هذه العولمة إلى تزايد معدلات رفاهية الشعوب؟ أم أنها أصبحت وبالاً علي الكثير من المجتمعات النامية بفئاتها وطبقاتها الاجتماعية المختلفة؟ وهل تحظى هذه العولمة بتأييد وقبول من هذه المجتمعات بالفعل، أما أنها تحولت إلى مشروع خاسر ترفضه الجماهير وتتخوف من نتائجه ؟

إن الإجابة على كل هذه التساؤلات تتعلق بالقيمة الحقيقية والموضوعية لما يوجد بأرض الواقع الاجتماعي. فالأرقام التالية عن حقيقة التطورات التي مرت علي البلدان النامية في العشرين عاماً الأخيرة من عمر العولمة. ففي الماضي يتضح أن الأقتصاد الدولي في الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٠، قد عاش عصراً ذهبياً مقارنة بالعقدين الأخيرين اللذين عاشت فيهما المجتمعات أجواء وأوضاع العولمة. فكانت حصة الفرد من الدخل القومي قد ارتفعت في مجتمعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي العديد من الأقطار العربية ارتفاعًا ملحوظًا وإيجابيًا.

وإذا ما اعتبرنا أن عام ١٩٨٠ هو بداية العولمة، يلاحظ تراجع مستويات المعيشة لفئات عريضة في المجتمعات النامية خاصة القارة الأفريقية وهي أكثر

بلدان العالم معاناة ، فقد انخفض معدل نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي من +٣٩% إلى – ١٤% أي أن نصيب الفرد قد انخفض بمقدار ١٤% في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين.[٤] والمغزى البعيد من وراء تدني هذه المعدلات من النمو هو ما سيترتب عليها من نتائج تكمن في الاقتصاديات القائمة على نظام السوق وارتفاع حصص أصحاب رؤوس الأموال والمحظوظين من ذوي الجاه والسلطة من الدخل القومي، وفي المقابل نجد تطورًا موازيًا من حيث ارتفاع عدد الفقراء وانتشار الحرمان والبطالة مع تفاقم اللاعدالة في توزيع الخيرات والمكاسب في العشرين عامًا الماضية. مع ملاحظة عمق المخاطر السياسية والمشكلات الاجتماعية، وانتهاج بعض الدول لسياسات اقتصادية واجتماعية تعيق نموها وتشكل تحديًا خطيرًا لفئات اجتماعية عريضة في هذه المجتمعات يحول دون إنتاجهم ومشاركتهم في كسب ثمار وإيجابيات العولمة.

ومما يزيد من مأساة الدول النامية، أن الدول الكبرى والمسيطرة رأسمالياً، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي، لا تزال تغلق الباب أمام المنتجات الزراعية القادمة من الدول النامية، إمّا من خلال فرضها للحصص والرسوم الجمركية الجائرة على هذه الصادرات، وكل ما يرتبط بتحرير التجارة الخارجية في مجال الزراعة وإنتاجية صغار الملاك من المزارعين، فنجد معايير مزدوجة تخطط لها دول الشمال بالاتفاق مع بعض الحكومات في المجتمعات النامية، مدمرة بذلك مصادر رزق المزارعين من الفلاحين ضعاف الحيلة ذوي الحيازات الزراعية الصغيرة في هذه المجتمعات. مثال آخر: ما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسات حمائية للمنتجات الزراعية خاصة محصول القطن والسعي إلى تخفيض سعره في السوق العالمية بحوالي ٢٥% ملحقة أكبر الضرر للعديد من الأقطار المنتجة لأرقى أصناف القطن في العالم كما في مصر وباكستان ومالي. [٥]

أولاً: التعريف بإشكالية البحث وصياغة التساؤلات :

هذا البحث ليس إلا محاولة علمية جادة تهدف إلى إلقاء الضوء – مع طرح رؤية مستقبلية –، حول قضية اجتماعية، غاية في الأهمية ألا وهي الاقتصاد المعيشي للفلاحين في الريف المصري وأهم الآثار الناجمة عليه في ظل التحولات الأساسية للعولمة، تلك الرؤية التي نحاول من خلالها تحديد مدلول مفهومي،

العولمة: Globalization ، والاقتصاد المعيشي، Domestic Economic، للفلاحين – خاصة صغار الملاك والمزارعين منهم في الريف المصري. وأهم الآثار الناجمة عن العولمة على هذا الاقتصاد الأساسي أو ما نسميه باقتصاد الإعاشة أو الكفاف للفلاحين المنتجين والمالكين لوسائل الإنتاج الاجتماعي في المجتمع الريفي.

والعولمة إذ تجلّت في مجالات عديدة أو مستويات متباينة منها: الاقتصادية والتي تتمثل أساسًا في الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول ووحدة الأسواق المالية والائتمانية في العالم والدور البارز الذي أصبحت تلعبه الشركات دولية النشاط، مع تصاعد قوة المؤسسات الدولية والاقتصادية الكبرى كالبنك وصندوق النقد الدوليين، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

أيضًا ، للعولمة تجليات سياسية واجتماعية وثقافية متعددة ظهرت من خلال الدعوة إلى الديموقراطية والتعددية مع تعاظم تدخل الدول في شئون الدول الأخرى، مع محاولات العولمة المستمرة لصياغة ثقافة كونية شاملة تشتمل على قيم ومعايير تهدف من ورائها التحكم في حركة وثقافة الشعوب مع تنميط سلوك وأفعال جماهير هذا العالم النامي.[٦]

إن فهم التاريخ الاستغلالي الذي عايشته المجتمعات النامية ولا تزال، هو المدخل الحقيقي لفهم وتحليل أوضاع الفلاحين خاصة صغار الملاك والمزارعين منهم ومن ثم طبيعة نمط وعلاقات الإنتاج المعيشي ضمن الاقتصاد الزراعي الريفي في مصر. وتركيزنا هنا ينصب على كشف النقاب عن التاريخ الاضطهادي وكافة سبل السيطرة والاستغلال للفلاحين في المجتمع المصري باعتبارهم القوى الرئيسية والفئات العريضة التي تعرضت تاريخيًا للاستغلال الاقتصادي من الخارج بعد تكامل الإنتاج الفلاحي في السوق الرأسمالي العالمي. ومن الداخل تحت وطأة القهر والاستغلال من جانب الدولة وكبار ملاك الأراضي الزراعية، تلك المجموعة التي تكونت على أثر التحول في أوضاع الملكية الزراعية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للريف المصري. كافة هذه العوامل أدت إلى الإفقار والبؤس المتزايد الذي تعرض له القطاع الريفي بعد تحطيم الاقتصاد المعيشي، وإدخال النظام النقدي حتى يتلائم مع السوق الرأسمالي وظهور العمل المأجور، مع تهميش قطاعات

كبيرة من الفلاحين وإخضاعهم للضغوط التي يمارسها عليهم اقتصاد السوق، Market Economy ، والنظام الرأسمالي الدولي.

إن وصف وتحليل أهم الآثار الناجمة عن العولمة كظاهرة عالمية على قطاع الزراعة في المجتمع المصري، عمومًا واقتصاد الإعاشة لصغار الملاك والمزارعين من الفلاحين في القرية المصرية خصوصًا، لهو مدعاة إلى القول بأن إشكالية بحثنا هذا تتحدد من خلال التركيز على محورين أساسين الأول منهما ينصب على المستوى الخارجي أو ما نسميه بالماكرو – سوسيواقتصادي حيث تحليل الوحدات الكبرى ومختلف جوانب التأثير للعولمة على المجتمعات النامية عمومًا والمجتمع المصري وما يشتمل عليه من أبنية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية خصوصًا.

ثم المحور الثاني : وهو المستوى الداخلي للمجتمع أو ما يعرف بالمستوى الميكروسوسيو- اقتصادي وما تلعبه العولمة من أدوار وما ينتج عنها من آثار هامة على البنية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الريفي ونمط وعلاقات الإنتاج المعيشي لصغار المزارعين من الفلاحين.

إذًا بحثنا هذا هو محاولة وصفية تشخيصية لرصد آثار العولمة على الاقتصاد المعيشي للفلاح في القرية المصرية عبر فترات تاريخية متغايرة – خاصة منذ ظهور العولمة وارتباط هذا الظهور بالرأسمالية التجارية والزراعية، كمرحلة أساسية مرتبطة بالتطور التاريخي والاجتماعي – الاقتصادي في المجتمعات النامية وفقًا لمرحلتي تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ضمن العملية الإنتاجية الزراعية وما يرتبط بهما من سيطرة واستنزاف لفائضي العمل والإنتاج الزراعي في المجتمع الريفي .

ومما سبق حددنا تساؤلات هذا البحث كالتالي: –

١- ما طبيعة تصور الفلاحين حول العولمة؟

٢- إلى أي مدى تؤثر العولمة على السياسة الإنتاجية – الزراعية في الريف المصري؟

٣- هل للعولمة آثار إيجابية أم سلبية على الاقتصاد المعيشي للفلاحين في القرية المصرية ؟

٤- ما هو دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في تعريف القرويين بالعولمة؟

٥- ما مدى تقبل الفلاحين لسياسات التغيير الإنتاجي - الزراعي المصاحبة للعولمة وما يلعبه كل من ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي ومستوى التعليم من دور في طبيعة هذا التقبل؟

ثانيا : أهمية البحث وتحديد أهدافه :-

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد المصري، حيث أنها تمثل ١٩% من الناتج القومي المحلي في مصر، وهي المصدر الرئيسي للأمداد والأغذية والعمالة فثلث قوة العمل المصرية تشتغل بالزراعة ويعيش ما يقرب من ٥٠% من السكان في الريف (٧).

وإذا ما حاولنا توصيف الأوضاع المادية والإنتاجية ضمن نمط الاقتصاد المعيشي في المجتمعات الريفية للدول النامية ومن بينها المجتمع المصري، لوجدنا تعايشاً لأنماط إنتاجية تقليدية متخلفة مع أنماط أخرى مستحدثة، شبه رأسمالية أو رأسمالية رثه، ذات توجه خارجي يضم قوى إنتاجية متقدمة وعلاقات إنتاجية تقوم على الفصل بين المنتجين ووسائل إنتاجهم.

فإذا ما أمعنا النظر في أحوال المجتمع المصري، نلاحظ وجود وسائل إنتاج تقليدية إلى جانب أحدث التقنيات والتكنولوجيات المستوردة. فعلى سبيل المثال: نجد اقتصاد الإعاشة أو نمط إنتاج الكفاف يتعايش مع نمط آخر يسمى اقتصاد السوق، يقوم الأول على استخدام أدوات تقليدية بدائية، بينما يعتمد الثاني على أحدث الأدوات المستخدمة بهدف الإنتاج للتصدير.

هذه الأوضاع تؤدي بطبيعة الحال، إلى تهميش قطاعات الإنتاج وعدم القدرة على إعادة الإنتاج محلياً، وهروب أو هجرة العمالة للخارج بحثاً عن وسائل عيش أفضل. هذا التعايش والتداخل بين الأنماط التقليدية والأنماط المستحدثة في العملية الإنتاجية، يؤدي إلى ليس فقط إلى إزدواجية وتشوة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع النامي - بل ويعمل على نمو التخلف وظهور ما يسمى

بالتمفصل: Disarticulation والتداخل بين الأنماط المتباينة، وتصبح قطاعات الاقتصاد في هذه الحالة غير متكافئة وغير متجانسة [٨] .

أن أهمية موضوع هذا البحث ترتبط بشدة بما تتسم به الموجه الراهنة للعولمة وآثارها المتعددة، إما بالإيجاب أو السلب على العديد من قطاعات الإنتاج المصرية ولاسيما قطاع الزراعة وما تشكله العولمة من تحديات لقطاع الإنتاج في الريف المصري. فتحديات العولمة هذه تذهب أبعد من علاقات الاستيراد والتصدير مع الأسواق واقتصاديات الدول الأخرى. فمن بين مخاطر هذه العولمة، عدم التكافؤ في توزيع الدخل، وإزدياد التقلبات الاقتصادية وانهيار الصناعات الوطنية وتراجع الهوية الثقافية مع ضعف أو عدم القدرة على الحفاظ على الأمن القومي.

وتتوقف النتيجة النهائية على الوسائل والتدابير التي يتخذها البلد المعنى والمجتمع الدولي على حد سواء. ونحن إزاء حالة المجتمع المصري وبسبب التدخل الحكومي وفرض الضرائب المتنوعة في السبعينات والثمانينات – هذا إلى جانب عوامل داخلية أخرى، كان نمو الإنتاج الزراعي بطئياً وزاد الاعتماد على الواردات الغذائية إلى حد يهدد الأمن الغذائي الوطني. كل هذا ألزم الحكومة المصرية بتغيير سياساتها والشروع في سياسة الإصلاح الزراعي حتى قبل البدء في برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي.

من هذا المنطلق، ترجع أهمية موضوع هذا البحث إلى محاولة استكشاف أهم الآثار المترتبة على تحولات العولمة على الاقتصاد المعيشي لصغار الملاك من الفلاحين في الريف المصري وذلك من خلال التعرف على طبيعة إدراك وتصور الفلاحين لهذه العولمة. وما هي جوانب التأثير المختلفة لها على تحديد مجريات السياسة الزراعة في القرية المصرية، وما هو موقف صغار الفلاحين المنتجين من هذه السياسات المصاحبة للعولمة، قبولاً أو معارضة ثم دور العوامل البنائية في المجتمع الريفي في تحديد هذا التصور أو تلك المعرفة لدى الفلاحين ومن أهمها: ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي ودرجة التعليم ووسائل الإعلام الريفي .

لذلك حددنا أهداف هذا البحث في النقاط التالية: –

١ – محاولة لفت الانتباه إلى أهمية المجتمع الريفي وبنية القرية المصرية، كمجال خصب لإجراء العديد من البحوث الميدانية، خاصة وأن هذا القطاع الريفي يسكنه الغالبية العظمى من سكان المجتمع المصري، ومن ثم دور الشرائح الاجتماعية المنتجة من الفلاحين في عمليات التغيير والتنمية الزراعية والتي تعود بالنفع العام على المجتمع المصري .

٢ – إسهام هذا البحث في مجال التنمية الريفية ودراسات علم الاجتماع الريفي وسوسيولوجيا التنمية، وتقديم الإفادة لمن يهتم بدراسة التنمية الريفية والتعرف على طبيعة الوعي الاجتماعي والسياسي لجماعات الفلاحين في الريف المصري .

٣ – الوقوف على حقيقة المشكلات والسلبيات التي يعانيها الاقتصاد الريفي – الزراعي عامة والاقتصاد المعيشي للفلاحين المصريين بصفة خاصة، وتقديم العون لواضعي سياسات التنمية في المجتمع المصري، للتخلص من هذه المشكلات وتحقيق رفاهية المواطن المصري .

٤ – توضيح دور الدولة وسياساتها المتبعة ضمن العملية الإنتاجية الزراعية، مع محاولة تصحيح الأوضاع لتحقيق تنمية حقيقة ترتكز على وعي الفلاحين وواقعهم المعاشي مع تحقيق أعلى قدر ممكن من مشاركة جمهور الفلاحين في جهود وبرامج التنمية، مع الأخذ برأيهم في اتخاذ القرارات المصيرية التي تمس واقعهم الاجتماعي الاقتصادي في القرية المصرية .

٥ – التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن العولمة على العملية الإنتاجية واقتصاد أسر الفلاحين المنتجة، والتي أصبحت أمراً لا فكاك منه في وقتنا المعاصر، مع محاولة تفاديها وتكييف واقع صغار الفلاحين المنتجين معها، وفقاً لقوى وعلاقات الإنتاج، متطلبات السوق المحلية والعالمية، وعمليات العرض والطلب على السلع والمنتجات الزراعية والنمط المحصولي بشكل عام ومستويات الأسعار والتكنولوجيات وما هي اتجاهات فائض الإنتاج الزراعي في القرية.

٦ – وأخيراً، كشف النقاب عن طبيعة وموقف صغار الملاك المنتجين من الفلاحين وما هي أهم السبل والأشكال الخاصة باستجاباتهم وردود أفعالهم تجاه تحولات العولمة وآثارها المتباينة على كافة المستويات: الاقتصادية، السياسية الاجتماعية والثقافية في الريف المصري .

ثالثاً :- مفاهيم البحث الأساسية :-

تعتبر المفهومات لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحثين لفهم الظاهرة محل البحث، ولذا يكون من الضروري في هذا المقام تحديد مدلول بعض المفهومات التي تدور حول موضوع البحث.

وتتحدد أهم مفهومات هذا البحث في: العولمة،الاقتصاد المعيشي للفلاحين.

١ – **العولمة** :- Globalization:

حقيقة الأمر أن أية محاولة لصياغة تعريف للعولمة تعد عملية صعبة وشاقة، نظراً لتعدد أبعادها وكثرة التعريفات المتباينة التي تدور حولها، وتباين المنظورات الفكرية التي ينطلق منها المفكرين واختلاف اتجاهاتهم إزاء العولمة، تلك الاتجاهات التي تنحصر بين المناهضة والتحبيذ، أي رفض العولمة وإدانتها لسلبياتها، أو تحبيزها على اعتبار أنها مدخلاً لتحديث المجتمعات النامية وتفعيل دورها حتى تجد لنفسها مكاناً بين دول العالم وليس خارجه.

ولقد برز مفهوم العولمة في البداية في مجال الاقتصاد وكنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية، التي مثلت نقطة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية وحدوث تغيير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج، والخروج من عصر الإقطاع، وبداية مراحل التطور والتوسع الاقتصادي الذي استلزم بدوره الحصول على الموارد الطبيعة وفتح الأسواق العالمية وإذا كانت هذه الظواهر قد ارتبطت تاريخيا بمراحل التطور المختلفة للرأسمالية العالمية فإن استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبت هذا التطور، والتي شكلت فتحاً جديداً في نمط الإنتاج وطبيعته، حملت بدورها تغييراً في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية أو قل تغييراً في شكل الرأسمالية العالمية.

ومن هنا بدت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة، وما يقتضيه ذلك من إعادة بناء لشكل الرأسمالية العالمية. ومن ذلك كانت ضرورة تجاوز الحدود القومية وإزالة الأوضاع الاحتكارية، وإعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في السوق العالمية،

وظهور ما يسمى بمجتمع الاستهلاك Consumer Society الكبير . وشكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية عابرة القارات والقوميات والتي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة، الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية وظهور فاعلون اقتصاديون من طراز جديد . أو بمعنى أخر: لم تعد الدولة القومية هي الفاعل أو المحدد الرئيسي للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، إنما أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال التسويق والمنافسة العالمية، كما أصبحت المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً محورياً في هذا المجال[٩] .

إذا شهد العقدان الماضيين تطورات عديدة أسفرت عن وجود ظاهرة العولمة المعاصرة وإذا ما لخصنا هذه التطورات في نقاط محددة نجدها كالتالي:-

١ – دور الولايات المتحدة الأساسي في تأكيد أهمية القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد بكافة أنشطته وسياسة تحرير التجارة وانفتاح السوق .

٢ – الثورة في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال والانترنت وجعل العالم قرية صغيرة .

٣ – التحول في النظام التجاري الحر والاندماج في الاتحادات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الضخمة .

٤ – نمو الشركات متعددة الجنسيات مع تزايد حصتها في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية .

٥ – ضعف الأداء في العديد من الدول النامية واللجوء إلى مساعدات صندوق النقد والبنك الدوليين والأخذ بشروطهما .

٦ – الإنجازات الكبرى في تكنولوجيا الإنتاج في العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة في الزراعة.

٧ – ثم أخيراً، النمو السريع في الأصول المالية .

كافة هذه العوامل السابقة أدت إلى ظاهرة العولمة والشيء المؤكد هو أن تأثير العولمة لن يقتصر على الجوانب الاقتصادية وحدها بل يمتد إلى مختلف جوانب البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمع .

ونتساءل هنا ما هي العولمة؟ أو أهم التعريفات التي قدمت للعولمة في وقتنا هذا حتى يتسنى لنا الوقوف على أهم أبعاد ومجالات أو مستويات العولمة ثم أهم الآثار الناجمة عنها على بنية المجتمع ككل [١٠] .

فيعرفها "جيمس روزناو" أحد أبرز علماء السياسة الأمريكية بأن العولمة تمثل عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة. فلها ثلاث عمليات تكشف عن وجوهرها هي: الأولى، تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعه لدى جميع الناس، والعملية الثانية، هي تذويب الحدود بين الدول. ثم ثالث هذه العمليات وهي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكافة هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

ويعرفها "إسماعيل صبري عبد الله" بأنها التداخل الواضح والمتزايد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو دولة معنية ودون حاجة إلى إجراء حكومي.

وتعرف "هالة مصطفى" العولمة بأنها جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من حيز الحدود إلى آفاق اللامحدود. أو بعبارة أخرى، تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية الذي تختص به جماعة معنية أو نطاق معنى أو أمة معنية على الجميع أو على العالم كله .

ويعرفها "صادق العظم" بأنها أي العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. وفي تعريف "جلال أمين" نجده يرى أن العولمة هي زيادة العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر الأمة بأثرها بقيم وعادات غيرها من الأمم.

ونخلص من هذه التعريفات إلى القول بأن العولمة: "ظاهرة موضوعية إنتاجية رأسمالية سائدة" ويتنوع هذا النمط الإنتاجي الرأسمالي العالمي في سيادته

الحالية على الدول النامية، وتبعيتها له يتنوع الأوضـــاع السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان، وهذا ما نطلق عليه أبعاد العولمة وتجلياتها على كافة هذه الأبعاد والمستويات وما تتركه من آثار متعددة إما بالإيجـــاب أو الســـلب ناهيك عن دور الدولة في ظل هذه العولمة وتحولاتها المختلفة .

لذلك سوف يأخذ البحث بهذا التعريف الاجرائي للعولمة:- "بأنهـــا مختلـــف السياسات العالمية المتحولة والآتية من قبل النظام الرأســـمالي العـــالمي وتـــدخلها الحكومات المحلية في وضع سياستها المحلية/الداخلية اقتصادياً، واجتماعيا وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً، والتي من شأن هذه السياسات أن تؤثر إما بالسلب فتؤدي إلـــى تغريب وتهميش جماهير المجتمع، أو بالإيجاب فتســـهم فـــي تحقيـــق الإصـــلاح والنهوض بهم على كافة المستويات".

٢ – **الاقتصاد المعيشي للفلاحين** : Subsistence Production of Peasants

يتوقف الاقتصاد المعيشي للفلاحين، وفقاً لآراء ماركس على طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الريفي، وأن هذه العلاقات تقوم علـــى أســـاس شـــكل الملكية، أي علاقة الأفراد بوسائل الإنتاج: كالأرض ومصـــادر الثـــروة الأخـــرى وأدوات العمل. فهذه الملكية تعتمد على سيطرة العديد من الجماعات الاجتماعيـــة على الإنتاج وعلاقتهم بعملية الإنتاج، أو كما وصفها "ماركس" بالتبادل المتنـــاوب للأنشطة وتحديد علاقات الإنتاج وفقاً لأشكال ملكيـــة وســـائل الإنتـــاج ووضـــع الجماعات الاجتماعية المختلفة في العملية الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى أشكال توزيع هذه الثروة. أما فيما يتعلق بنمط أو أسلوب الإنتاج، فهي وحـــدة القـــوى المنتجـــة وعلاقات الإنتاج التي تربطها علاقات داخلية وجدلية [١١].

ويشير "أوبرشال" إلى أهمية تعبئة الفعل الجماعي وتطوير نموذج الاختيـــار العقلي لهذا الفعل الجماعي وذلك ضمن أفعال العنف وردود أفعال الفلاحين بهـــدف التأثير في استجابة السلطة السياسية في العديد من المجتمعات وذلك فيمـــا يتعلـــق بأسعار الغذاء والتحكم في أسعار المنتجات الغذائية وفي كافة أوضـــاع الطبقـــات الاجتماعية الدنيا في المجتمع الريف. وهنا يميز "أوبرشال" بين ثلاث فئات ضمن أوضاع الاقتصاد المعيشي لجماعات الفلاحين" .

١ – الفلاحون الذين هم متضمنون أساساً في الإنتاج الزراعي التجاري من أجل السوق ٠

٢ – الفلاحون المستقلون في إنتاجهم للمحاصيل الزراعية من أجل التصدير ٠

٣ – وأخيراً، هؤلاء الذين ينتجون زراعياً بهدف إشباع حاجاتهم العائلية كاقتصاد معيشي [١٢]٠

إن الاقتصاد المعيشي وإنتاج الفلاحين في المجتمع الريفي ومن ثم اكتفاء هذا الإنتاج من عدمه، تتأثر إلى حد بعيد بمختلف الأبعاد البنائية الاقتصادية والسياسية السائدة في فترة زمنية محددة وفي ظل ظروف مجتمعية وتاريخية سائدة وما يتعرض له المجتمع الكبير والمجتمع المحلي الريفي من تحولات وتغيرات بنائية داخلياً وخارجياً تؤثر وبلا شك على مجريات العملية الإنتاجية ونمط الإنتاج السائد في مجتمع الفلاحين مثلما حدد "تيودور شانين" Teodor Shanin ، أوضاع الاستغلال والاستحواذ على فائض إنتاج الفلاحين عن طريق القوى الخارجية من خلال السخرة، Corvee، والضريبة، Tax، الإيجار Rent، والمصالح الخاصة ضمن عملية التجارة وأبعاد الاقتصاد السياسي المجتمع الفلاحين وما سماه بالوضع الخاسر للفلاحين، حيث تأثير التغييرات البنائية في هذه المجتمعات والتي يتم تحديدها عن طريق تأثير القطاعات غير الفلاحية في المجتمع الريفي٠ وهذا الموقف يمكن تفسيره من خلال كلاً من خاصية البناء الاجتماعي لمجتمع الفلاحين وعن طريق الأوضاع الحقيقة لسيطرة القوى الخارجية على الفلاحين [١٣] ٠

ويحدد "شانين" التبعية البنائية لمجتمعات الفلاحين للقوى الخارجية هي بمثابة الخاصية الأساسية لتحديد أوضاع الفلاحين ومن ثم ردود أفعالهم وسلوكهم الاجتماعي والسياسي ونمط التفافه الريفية للفلاحين، وهذه الأخيرة أي ثقافة الفلاحين تتحدد أنماطها وسماتها كثقافة نوعية وفقاً لأربع محددات هي: مزرعة عائلة الفلاح كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، الزراعة كمصدر أساسي للمعيشة، وأن حياة القرية ترتكز على نمط ثقافة الفلاحين النوعية، وأخيراً الوضع الخاسر أو الظلم الناتج عن سيطرة واستغلال القوى الخارجية للفلاحين٠

وينبه "غونار ميردال" Jonar Nyrdal ، إلى عدم إغفال الدور الهام في التحول الرأسمالي لزراعة الفلاحين ضمن سياسة التغيير البنائي في المجتمع الريفي، حيث

تواجد نموذج استغلال الفائض ونمو تراكمية رأس المال إلى القمة مع دائرية تراكم المنافع والأضرار. مثال ذلك: تواجد أغنياء الريف والحضر الرأسماليون مع تحرر اقتصاد السوق، ففائض القيمة هنا يكون متراكماً لا في القرية ولا في المدينة للمجتمع ذاته، وإنما في الميتروبوليس، Metropolis ، والذي يتم من خلاله استقطاب الفلاحين والاستحواذ على فائض إنتاجهم المعيشي [١٤].

أما "إيرك وولف" Eric Wolf ، فقد اهتم بخاصية أساسية في تحليله للاقتصاد المعيشي في مجتمعات الفلاحين وهي عمليات السلب ، The Exactions Prosses ، للإنتاج الزراعي وذلك عن طريق القوى أو النفوذ الخارجي. وكافة أشكال الاستغلال الاقتصادي: Economic Exploition، والتي تؤدي بالفلاحين إلى الاحتجاج في الريف هذا إلى جانب عوامل، التحديث واتساع نظام السوق والتصدير العالمي، والتدخل غير الشرعي للرأسمالية في عمليات الاستغلال الاقتصادي،وصياغة السياسات الداخلية في البيئات المحلية الريفية. هذا الاستغلال من شأنه أن يؤدي إلى تفكك وتحلل نسيج العلاقات الاجتماعية للفلاحين عن طريق تغيير حقوق الملكية للأراضي الزراعية مع سرعة تقلبات الأسعار الزراعية وتكييف العلاقات البارترونية والتابعية بين الفلاحين وأصحاب السلطة [١٥] .

مما سبق، يتضح أن الاقتصاد المعيشي للفلاح يشتمل على كل من الإنتاج والاستهلاك، فهذا الاقتصاد هو بمثابة النموذج الأساسي للملكيات الخاصة بالفلاحين، كتدابير زراعة الأرض، وبيع وشراء الميكنة الزراعية، والخيرات المستهلكة من السوق، وتأجير الأرض للغير، وتطوير بعض المحاصيل الزراعية الموجودة. وغيرها من المحددات الأساسية التي ترتكز عليها موارد والملكية الجماعية في إطار عائلة الفلاح. إذا الاقتصاد المعيشي للفلاح، وملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي وخاصة: الأرض الزراعية وما يرتبط بها من تنظيم لعملية الإنتاج الزراعي: جميعها تتضمن أربعة موارد أساسية للثروة هي: بيع المنتجات الزراعية، واستئجار بعض القوى العاملة خارج نطاق العائلة والأصول الموجودة من رأس المال، كاستئجار بعض الأراضي المملوكة للغير وأخيراً، موارد الثروة والتي تشكل الملكية الجماعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماذا يحدث لو نقصت ملكية الفلاح للأرض الزراعية؟ وما هي الآثار المترتبة على نقص الملكية الزراعية وخاصة على نمط الاقتصاد المعيشي للفلاحين؟ وبمعنى آخر، ما هي ردود فعل الفلاح وما هو موقفه لو حدثت تغييرات، خاصة السلبية منها على إنتاج الخيرات goods ، أو موارد الثروة الريفية في إطار مجتمعه الريفي المحلي؟٠

أن مفهوم الخير، وما يشتمل عليه من عناصر ضمن الإنتاج المعيشي للفلاحين ، قد استعمله "فوستر" – Foster ، في دراسته للفلاحين في قرية: Tzintzuntzan، المكسيكية، ويعني هذا المفهوم المقدار العظيم والهام لسلوك الفلاحين والذي يساعد على تقديم تفسيرات هامة للعديد من الظواهر المشاهدة، كاتخاذ الخير في مجمله كسمة أساسية للأشياء المادية في الحياة الريفية أو العكس، حيث تخيل الخير المحدود Limited good ، والمقادير الإنتاجية بحدود معينة، وتحديد كافة العمليات التي في نطاق السلوك التقليدي لجماعات الفلاحين، مع احترام خصوصية الخيرات الخاصة بالدولة ٠

إن سلوك الفلاحين يلاحظ كانعكاس لأنماط ثقافتهم الريفية الخاصة بهم، من حيث ثباتهم ومشاركتهم في العديد من المشكلات العامة في واقع المجتمع الريفي، كذلك العمليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك القروي جميعها يتم تحديدها من خلال واقعهم المعاش وضمن حدود الخير العام للمجتمع المحلي فشخصية الفلاح تشبه إلى حد كبير تقاليد الرجل المثالي : Ideal Man والمتضمنة لهم في القرية والتي تكون نتيجة خبراتهم وممارستهم في الحياة ٠[١٦]

وفي بحثنا هذا ، سوف نأخذ بالفلاحة: Peasantry، على أنها الوحدة الأساسية للاقتصاد المعيشي للفلاحين، وهي حرفة الفلاح الأساسية، حيث فلاحة الأرض الزراعية وزراعة مختلف الغلات والمحاصيل، لذلك فإن الفلاحة هي السمة الأساسية للوحدات الاجتماعية المتضمنة في الإنتاج والاستهلاك كاقتصاد معيشي للفلاح في مجتمع ٠ وكما وصفه "مارشال شالانز" Marshall Sahlins أي، الاقتصاد المعيشي للفلاح بأنه نموذج الإنتاج العائلي "وشانين" أكد أيضاً على عدم الفصل بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ضمن عملية الفلاحة، حيث أن أشكال الزراعة

التي تمارسها عائلة الفلاح هي بمثابة الوحدات الأولية والأساسية لمجتمع واقتصاد الفلاح.(١٧)

وإذا ما حاولنا تعريف الاقتصاد المعشي للفلاح، إجرائياً، نجده بأنه "الوحدة والركيزة الاقتصادية الأساسية لصغار الملاك من الفلاحين المزارعين، حيث استخدامهم وسائل إنتاجية يقتضي معها توظيف أو استثمار العمل، مع توزيع المهام والاختصاصات فيما بينهم ضمن العملية الإنتاجية الزراعية كوحدة إنتاجية واستعمال مباشر للأرض الزراعية مع الاستهلاك الذاتي لهذه المنتجات وفقاً للاحتياجات الأساسية لأعضاء الجماعة. لكن بحدوث العديد من التغييرات الحديثة في بنية المجتمع الريفي، قد نتج عنها توجيه جزء ليس بالقليل من إنتاجية الفلاح إلى السوق الزراعي محلياً أو خارجياً، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على واقع الفلاحين المعيشي.

رابعاً: المداخل النظرية وتحليل مشكلة البحث :-

سوف يأخذ هذا البحث بآراء وأفكار مدرسة التبعية والمتمثلة في منهم ديناميات التخلف وتراكمه في المجتمعات النامية والذي يشكل وجه العملة الآخر للتراكم الاستثماري الرأسمالي والتقدم في المركز العالمي. من هذا المنطلق تتضح بعض الفرضيات الأساسية التي تتعلق بطبيعة التحولات التي تطرأ على التشكيلات الاجتماعية في المجتمعات النامية وظهور تكوينات بنائية اجتماعية اقتصادية متميزة على اثر العلاقة غير المتكافئة. بمعنى أن التغيرات التي تطرأ على البناءات الاقتصادية والسياسية للدول النامية ما هي إلا انعكاس حتمي للتطور اللامتكافئ بين العواصم "المركز الرأسمالي" والمجتمعات التابعة "المحيطات اللارأسمالية". حيث استغلال ونقل الفائض الاقتصادي- الاجتماعي من الدول النامية التابعة إلى مركز الرأسمالية العالمية. أن تكامل المجتمعات النامية في السوق الرأسمالي العالمي يعني ظهور تشكيلات اجتماعية متضاربة ومتصارعة بين الأنماط الإنتاجية التقليدية قبل عمليات التغلغل الرأسمالي في شكله المعاصر وهو العولمة "والأنماط الاستهلاكية العالمية" بعد التكامل في السوق العالمي والدخول في عصر وتحولات العولمة .. وهذا يعني تحطيم جوانب الاقتصاد الإنتاجي القومي .

ويقرر "سمير أمين" أن العولمة الجديدة سوف تكرس استقطاباً متفاقماً من خلال الممارسات القائمة على ما أسماه "احتكارات المراكز "للتوابع" فالعولمة تؤثر تأثيراً عميقاً على تنظيم نماذج الإنتاج ومن ثم تصنع علاقات اجتماعية جديدة وأشكالاً مستحدثة من التكوين الطبقي، الأمر الذي أدى إلى نشوء تفكك النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات" صغار الملاك من الفلاحين والمنتجين في المجتمع الريفي في إطار الدولة الوطنية والموروثة من تاريخ بناء هذه الدولة لصالح إعادة بناء نظم إنتاجية معولمة جزئياً تحت رقابة الاحتكارات المالية [١٨] .

إلى جانب هذه العوامل الخارجية لعبت العوامل الداخلية في المجتمع المصري دور محوري في التحول إلى التبعية المفروضة في السوق العالمي، عن طريق التحول الذي طرأ على الاقتصاد التجاري المصري، والذي أدى إلى ظهور تحولات بنائية غيرت بشكل أساسي من طابع البناء الاجتماعي، مما كانت وما زالت له آثاره في تهميش القطاعات الدنيا وبخاصة الفلاحين الفقراء، أي القوى المنتجة الرئيسية في المجتمع الريفي المصري، ومع هذا التطور التاريخي اللامتكافئ بين دول المراكز ودول المحيطات، زاد الاعتماد الاقتصادي في مصر على الخارج بربط عملية الإنتاج الفلاحي بشبكة تقسيم العمل الدولي، حيث تكثيف عملية الضرائب وممارسة متزايدة على الفئات الفلاحية في سبيل تكاملهم مع السوق العالمي مما أدى إلى ظهور فئات الوسطاء التجاريين والمرابين لاستهلاك الفائض الاجتماعي، واستغلال فائض عمل المنتجين الزراعيين، مع حدوث تحولات أساسية في الاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد نقدي تابع أدى مع التطورات التي طرأت على المجتمع المصري "التغلغل الرأسمالي" إلى إدماج الإنتاج الزراعي في المحيط الرأسمالي العالمي [١٩].

ومحاولة منا للوصول إلى إجابات وافية حول تساؤلات هذا البحث، وأيضاً تحديداً لأهدافه، وإلقاء الضوء على طبيعة وعي ومعرفة جماعات الفلاحين وخاصة صغار الملاك والمنتجين منهم في المجتمع الريفي، وطبيعة السياسات الزراعية للدولة، وأهم الآثار الناجمة عن تحولات العولمة على الاقتصاد المعيشي للفلاحين في القرية المصرية – خاصة في العقدين الآخرين وظهور تأثيرات العولمة بشكل صريح .. وأخيراً الدور الذي يلعبه كل من ملكية وسائل الإنتاج ومستوى التعليم –

ضمن العوامل البنائية في المجتمع الريفي – من دور أساسي في تشكيل ثقافة وسلوك الفلاحين وكافة مواقفهم تجاه هذه السياسات التغيرية والمصيرية لواقعهم الإنتاجي والمعيشي في المجتمع.

لذلك سوف نحاول قياس واختبار مدى انطباق وصدق فرضيات اتجاهين نظريين معاصرين، ضمن الأفكار والاتجاهات النظرية، السوسيولوجية وتحليل واقع وأوضاع الفلاحين المصريين وهما:

الأول: "مدخل الاقتصاد المعنوي" The Moral Economy "لجميس سكوت" James Scott.

الثاني: مدخل عقلانية أو رشد الفلاح The Rational Peasant "لـ صامويل بوبكن"، Samuel Popkim

ويرى الاتجاه الأول، أن جماعات الفلاحين معرضون لمخاطر عديدة في وجودهم المعيشي ومن ثم فهم يسعون دائماً إلى تجنب هذه المخاطر المؤثرة عليهم. وهذه المخاطر تنجم عن مختلف المؤسسات والتدابير التي تنظمها الدولة وتحيط بالعملية الإنتاجية للفلاحين في مجتمعهم الريفي، مثال ذلك: استعمال أنواع عديدة ومستحدثة من البذور الزراعية، وتعرض الزراعة التقليدية لمخاطر التشتت وبعثرة وسائل الإنتاج التقليدية، مع صور المخاطر الحادثة عن مختلف التنظيمات الاجتماعية حديثاً والمتمثلة في أنماط العمل المتبادل، الوفرة، الزراعة بالمشاركة والعمل بالأجر (٢٠).

ويركز المدخل الثاني على أفعال الفلاحين الداخلية والمشتركة من خلال نظرتهم الخارجية أو مشاهداتهم ورؤيتهم للعالم الخارجي وذلك عن طريق توحد الفلاحين داخل مجتمعهم المحلي في مواجهة مختلف التهديدات الخارجية الواقعة عليهم، والتي رآها "بوبكن" من خلال العملية التجارية الزراعية، وظهور تحدي الفلاحين من خلال التكيفات الخاصة بالأنساق المعنوية والتي تحدد قرارات الفلاح الخاصة بعملية الإنتاج الزراعي، وظهور علاقات السوق الرأسمالي والتي قدمت للفلاحين فرص كبيرة لتحقيق المنفعة المادية والربحية ومن جانب آخر تمزيق الأوضاع الإنتاجية للفلاحين، وحدوث العديد من صور المخاطر الاقتصادية والأمنية في مجتمعات الفلاحين (٢١).

خامساً : الأساليب المنهجية للبحث وتحديد مجال الدراسة :-

يعتبر هذا البحث ذات طبيعة وصفية تحليلية نحاول من خلاله التعرف على حقيقة تصورات الفلاحين ومعرفتهم بظاهرة العولمة في إحدى قرى المجتمع المصري، وما مدى تأثير تحولات هذه العولمة على السياسة الإنتاجية الزراعية في الريف المصري، ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في تعريف القرويين بماهية العولمة، ثم ما هي الآثار الناجمة عن العولمة، سلباً أو إيجابياً على الاقتصاد المعيشي الريفي، وما مدى تقبل صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين لهذه الأوضاع وما الدور الذي يلعبه كل من ملكية وسائل الإنتاج والتعليم في هذه العملية.

من هذا المنطلق تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع هذا البحث من مصدرين أساسيين:-

الأول: مصدر مكتبي ويتمثل في الإحصاءات الرسمية والدوريات والتعدادات الرسمية والعامة ومختلف السجلات المعتمدة رسمياً من كشوف للحيازة الزراعية ومن الوحدة المحلية للقرية وغيرها من بيانات موثقة .

الثاني: وهو المصدر البشري. ومن الواقع الميداني ويمثله فئة صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين المنتجين زراعياً في قرية الدراسة .

هذا وقد استطعنا الحصول على البيانات المطلوبة حول موضوع هذا البحث والأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة عن طريق استخدام أداة الملاحظة البسيطة والمباشرة مع استخدام المقابلة المتعمقة، بنوعيها الفردي والجماعي، وأن كان التركيز على النوع الأول والذي يسمح معه بإدارة الحوار واللقاءات المتعددة بيننا وبين الحالات المدروسة، وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على دليل لهذه المقابلات المتعمقة ودراسة حالات من صغار الملاك من الفلاحين بالقرية مجتمع البحث. ويشتمل هذا الدليل على رؤوس موضوعات البحث، وكقضايا أساسية للتحليل المتعمق للظاهرة ومنها: ما يتصل بطبيعة معارف وتصورات الفلاحين بقضية العولمة – كمتغير أساسي ومستقل للبحث، وكيفية تأثير العولمة وتحولاتها المعاصرة على السياسة الإنتاجية – الزراعية في واقع المجتمع الريفي، وما هي

آثارها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد المعيشي لصغار الفلاحين المنتجين في واقع القرية المصرية، ثم دور وسائل الإعلام والملكية لوسائل الإنتاج الاجتماعي ودرجة التعليم في تشكيل الوعي لدى الفلاح بقضية العولمة، ثم مدى تقبل صغار الفلاحين ودرجات استجاباتهم/ ردود أفعالهم لهذه السياسات التغيرية الواقعة على الاقتصاد المعيشي كمتغير تابع في المجتمع الريفي والمصاحبة لهذه العولمة ٠

هذا وقد تم تضيف هذه البيانات وتحليلها تحليلاً كيفياً بشكل أساسي حتى تكون أكثر دقة وعمقاً وبالتالي أكثر تعبيراً عن آراء وتصورات المبحوثين داخل القرية مجتمع البحث ٠

مجالات الدراسة الميدانية :-

هذا وقد تم تحديد ثلاث مجالات لبحث الواقع الميداني وهي:-

أ – **الجغرافي/المكاني** : وهو "قرية كمشيش"، وهي إحدى قرى مركز تلا – محافظة المنوفية٠ حيث اخترنا هذه القرية بشكل عمدي ومقصود وذلك نظراً لمجموعة من الأسباب والمبررات الموضوعية وهي: أن هذه القرية مرت تاريخيا بالعديد من التجارب والخبرات الإنتاجية٠ الإقطاعية، ومن ثم لها باع طويل في ممارسات وسيطرة كبار الملاك مع سيادة أشكال وخليط متجانس مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية بين فئات الفلاحين في الفترة من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠

- الدور الواضح الذي قام به الفلاحون من حركات ورود أفعال سياسية عنيفة ومقاومة لكبار الملاك والإقطاعيين وكذلك سلطات الحكومة ٠
- تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي – وكانت من بين أول القرى المصرية التي تم تطبيق هذه القوانين وأوضاع حل القانون الخاص بالعلاقة الإيجارية "٧ – أمثال الضريبة الزراعية" للأراضي الزراعية بين الملاك والمستأجرين في الريف المصري ٠
- وتعد قرية كمشيش ضمن القرى المتحولة/ المتغيرة، مع ملاحظة العديد من سمات التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وكذلك السياسي الذي طرأ على القرية حديثاً ٠

من هنا تستحق هذه القرية إجراء الدراسة الميدانية بها، وكذلك لما تتسم بـه هذه القرية من العديد من الخصائص، كسائر قرى الريف المصري، فيوجد بها ثلاث مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادي، ووحدة صحية وجمعية تعاونية زراعية، ونقطة شرطة، وسنترال ووحدة اجتماعية ومركز للشباب. وقد اختيرت قرية كمشيش عام ٦٧ على أن تكون قرية نموذجية من الطراز الأول بتنفيذ مشروع تطوير وتخطيط القرية، مع إنشاء ميادين عامة بالقرية . ويبلغ إجمالي عدد سكان القرية ١٥٩٠١ نسمة ٨٣٢٥ ذكور، ٧٥٧٦ إناث [٢٢] .

ب – البشري :

وقد حددنا المجال البشري للبحث وفقاً لعدد من المحكات الأساسية وفقاً لها سيتم تحديد واختيار عينة الدراسة في القرية وهي:-

١ – ملكية وحيازة وسائل الإنتاج الاجتماعي، وتأخذ حيازة الأرض الزراعية أشكال ثلاثة للاستثمار: الملك/ الإيجار/ أو المشاركة .

٢ – شكل استثمار الأرض الزراعية: وهو إما بالزراعة للمحاصيل الزراعية أو إقامة مشروعات تجارية واستثمارية– هذا بالإضافة إلى ملكية وسائل إنتاجية أخرى، كالميكنة ووسائل الإنتاج وتكنولوجيا الزراعة الحديثة.

٣ – طبيعة العمل ونوع النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمتهنه "عائل الأسرة" كمصدر أساسي للدخل والاقتصاد المعيشي .

ومن واقع البيانات والسجلات الرسمية، وجدنا أن إجمالي الزمام والحيازات المنزرعة بالقرية= ٢١٧٥ فداناً. وأن إجمالي عدد الملاك والحائزين = ١٤٨٩ حائزاً[٢٣] .

وبعد حصر إجمالي عدد سكان القرية ومعرفة عدد الأسر، تم اختيار عدد من حالات الدراسة المتعمقة ضمن فئة صغار الملاك والحائزين من الفلاحين والذين يحوزون بالملك أو الإيجار ١ فدان فأقل "قراريط" . وقد وقع هذا الاختيار أولاً بطريقة عمدية مقصودة على فئة صغار الفلاحين المزارعين دون سواهم. ثم اختيار عدد من حالات الدراسة المتعمقة ضمن هذه الفئة بشكل عشوائي وكان إجمالي عدد الحالات التي تمت مقابلتهم وتطبيق الدراسة المتعمقة عليهم هم (٥٠)

حالة دراسة متعمقة من صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المزارعين والمنتجين زراعياً بشكل أساسي في قرية البحث، وهم أيضاً الذين يعيلون آسر ويعتمدون بشكل أساسي على الدخل والمعيشة ضمن اقتصادهم المعيشي من منتجات ومحاصيل الأرض الزراعية بنوعيها التقليدي والنقدي أو التجاري، والذي يبلغ إجمالي عددهم في قرية البحث (٢٦٠) مفردة من صغار الملاك من الفلاحين.

جـ - المجال الزمني :-

وهو ما استغرقته الدراسة الميدانية منذ الانتهاء من القسم النظري وإعداد دليل دراسة الحالات المتعمقة والزيارات الميدانية ومقابلة الحالات المدروسة وجمع البيانات منها وتحليلها كيفياً حتى كتابة نتائج البحث، وهي في الفترة من ٢٠٠٥/٢/١٥ وحتى ٢٠٠٥/٥/١٥ .

خصائص مجتمع البحث :- (النشاط الاقتصادي)

١ – لا تزال الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي لمعظم سكان القرية. وذلك على الرغم من حدوث العديد من أوضاع التغيير في حقبتي الثمانينات والتسعينات والتي نجم عنها العديد من المهن والأنشطة المنفصلة عن الزراعة.

٢ – حدوث العديد من أشكال التغير في نمط أساليب الإنتاج السائدة وأشكال العلاقات الإنتاجية الزراعية المرتبطة بها. حيث سيادة الأسلوب الرأسمالي مع بقاء واستمرار نمط العلاقات الإنتاجية الإقطاعية في مجال الزراعة، والذي يتسم بالآتي:-

أ- تطور أدوات الإنتاج الزراعي، فلم تعد أدوات بدائية فقط بل ظهرت أدوات الري وتكنولوجيا الزراعة الحديثة، ووسائل النقل للمنتجات الزراعية بهدف السوق، مع نقص في الأيدي العاملة الزراعية والتي كانت متوافرة من قبل ووجدت سبيل لها في مجالات أخرى: كالهجرة، والسفر للخارج والعمل في أنشطة أخرى بعيدة كلية عن مجال العمل الزراعي .

ب – زيادة الطلب على شراء الأرض الزراعية المنتجة، مما أدى إلى ارتفاع ثمن الفدان وجعلها سلعة ظهر التنافس عليها من خلال العرض والطلب بهدف زيادة الملكية الفردية للأرض الزراعية واستثمار رؤوس الأموال فيها أو زراعتها بالإيجار بهدف السوق والربحية النقدية ٠

جـ – تزايد الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية– التجارية والنقدية الغير تقليدية بهدف تسويقها خارج القرية، كالفاكهة والخضروات كالبطاطس والفول الصويا، مما أثر بشكل واضح على نمط الاقتصاد المعيشي وإنتاجية الفلاح بهدف الاكتفاء الذاتي له ولأسرته في القرية٠

د – ظهور بعض الأنشطة غير الزراعية والقائمة أساساً على العمل الزراعي، كالمقاولات وأعمال البناء، وتأجير الآلات الزراعية الحديثة، مع ظهور أنماط وأشكال سلوكية للفلاحين في القرية يمكن أن تندرج تحت ما نسميه بالسوق السوداء٠حيث المتاجرة وبيع وشراء أدوات ومستلزمات الإنتاج الزراعي في القرية ٠

هذه التغييرات المصاحبة لتحولات العولمة وتسييس أوضاع الإنتاج الزراعي للفلاحين خاصة صغار المزارعين منهم والتي طرأت على بنية القرية المصرية أثرت وبلا شك في العملية الإنتاجية الزراعية في عمومها وطبيعة ونمط الاقتصاد المعيشي لصغار الفلاحين المنتجين في القرية والذي أدى إلى حدوث العديد من صور عدم التجانس سواء في مستوى المعرفة أو تصور الفلاحين حول تحولات وآثار العولمة أو في موقفهم وردود أفعالهم تجاه أفعال وسياسات الحكومة والدولة المتسمرة في واقع العملية الإنتاجية الزراعية .. كل هذا أثر بشكل سلبي على الاقتصاد المعيشي لصغار الفلاحين المزارعين في الريف المصري٠

خصائص عينة الدراسة :

كشفت البيانات الخاصة بالتركيب العمري والنوعي والحالة الاجتماعية والمهنية ومستوى الدخل وملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي، عن ما يلي:–

١ – جاءت جميع أفراد عينة البحث بين الذكور بنسبة ١٠٠% من إجمالي العينة، حيث مقابلة أرباب الأسر من الذكور من فئة صغار الملاك من الفلاحين

وحيث مهنتهم الأساسية العمل بالزراعة والإنتاج الزراعي بهدف الاكتفاء الذاتي له ولأسرته .

٢ – أوضحت الدراسة أن جميع أفراد عينة البحث من المسلمين، فبلغت نسبتهم ١٠٠% ضمن إجمالي عينة البحث. حيث تنعدم الديانة المسيحية تماماً بقرية الدراسة .

٣ – تركزت فئات العمر لعينة الدراسة في القرية في المرحلة العمرية من ٣٦ – ٤٥ عام وجاء ذلك بنسبة ٣٦,٢% من إجمالي العينة .

٤ – وبالنسبة للحالة الاجتماعية، كشفت البيانات عن أن معظم أفراد العينة في قرية الدراسة من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم ٩٠,٢%من إجمالي العينة.

٥ – وتكشف البيانات الخاصة بالحالة التعليمية، أنه لا تزال نسبة الأمية هي النسبة الغالبة في ريف مصر. فقد بلغت نسبتها ٧٨% من إجمالي عينة الدراسة في القرية مجتمع البحث .

٦ – أوضحت البيانات الخاصة بالحالة المهنية وطبيعة العمل أو النشاط عن أن النسبة الغالبة تركزت في العمل بالزراعة أو فلاحة الأرض، كنشاط أساسي لمعظم مفردات عينة الدراسة، حيث جاءت نسبة ٨٥,٦% من إجمالي عينة البحث، مع سيادة بعض المهن الأخرى إلى جانب العمل بالزراعة كمهنة أساسية .

٧ – كشفت البيانات الخاصة بمستوى الدخل الشهري عن أن أعلي نسبة وهي ٨٢,٦% من إجمالي العينة في قرية الدراسة يحصلون على دخل شهري أقل من ١٥٠جنيها كحصيلة أساسية ومعتمدة على الدخل من الإنتاج الزراعي والأرض الزراعية، مما يشير إلى تدني الدخول وعدم كفاية المدخول من الإنتاج المعيشي للغالبية العظمى من صغار المزارعين من الفلاحين في الريف المصري مقارنة بمستويات الدخل الشهري في المناطق الحضرية أو مدن المجتمع المصري والذين يعتمدون في معيشتهم على مهن أخرى غير الزراعة .

٨ – أن جملة الحيازة الزراعية بالقرية هي ١٨٧٤ فدان. وأن جملة الحيازة للأرض الزراعية المملوكة لفئة صغار الفلاحين هي ١٦٤ فدان. وجملة حيازة الأرض الزراعية المملوكة لعينة البحث وعددهم (٥٠) حالة دراسة

هي ١٦ فدان من إجمالي الحيازة المنزرعة بالقرية. هذا إلى جانب ملكية بعض الوسائل الإنتاجية الأخرى – تقليدية وحديثة من موتور ري زراعي، وجرار زراعي .

سادساً: تحليل قضايا البحث: "دراسة متعمقة لبعض الحالات من صغار الملاك من الفلاحين":-

تعتبر طريقة دراسة الحالة من أهم الوسائل التي تهدف إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة موضوع الدراسة، ومن ثم الوقوف على سير الأحداث الفردية من جانب والظروف التي تؤثر على وضع الحالة من الناحية الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية والسياسية من جانب آخر [٢٤] .

وطالما أن الهدف الأساسي من وراء هذا البحث هو الوقوف على أهم الآثار الناجمة عن تحولات العولمة على الإنتاج المعيشي لصغار المزارعين في الريف المصري، ومحاولة إلقاء الضوء على طبيعة معرفة هؤلاء الفلاحين وتصوراتهم حول هذه العولمة، ومختلف جوانب التأثير المختلفة لهذه العولمة على سياسات الدولة المنصبة على قطاع الإنتاج الزراعي في القرية المصرية، وموقف صغار الفلاحين المنتجين من هذه السياسات المرتبطة بالعولمة، وأخيرا، دور أهم العوامل البنائية في المجتمع الريفي في تحديد هذا التصور ومختلف مستويات وعي هؤلاء الفلاحين.

على ضوء هذا الهدف الأساسي لهذا البحث قمنا بإجراء مقابلاتنا المتعمقة مع عدد من الحالات من أرباب الأسر بالقرية – مجتمع البحث والتي جاءت في مجملها(٥٠) حالة دراسة من إجمالي صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين وعددهم (٢٦٠)، حالة من جملة الحائزين بالقرية وعددهم ١٤٨٩ .وذلك بنسبة ١٩,٢% .

وقد أنجزنا هذا المقابلات المتعمقة بالطريقة العمدية المقصودة وفقاً لقضايا دليل المقابلة المتعمقة، والذي تضمن خمسة أبعاد أساسية، الأول منه، أشتمل على **البيانات الأولية:** كالاسم، السن، النوع، الديانة، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، المهنة الأساسية، مستوى الدخل الشهري، تم حجم وطبيعة الملكية لوسائل

الإنتاج الاجتماعي. وأشتمل **البعد الثاني**: على مستوى المعرفة والوعي بماهية العولمة. ثم **البعد الثالث**: ويتمحور حول تحولات العولمة وأثرها على الاقتصاد المعيشي في القرية المصرية. وجاء **البعد الرابع**: والتساؤل عن أهم العوامل البنائية المؤثرة على المعرفة ومستوى وعي وثقافة صغار الملاك من الفلاحين حول العولمة. **وأخيراً**: مدى تقبل هؤلاء الفلاحين لسياسات التغيير الإنتاجي والناتجة عن أفعال الدولة وتحولات العولمة والمؤثرة بدون شك على مجمل الإنتاج المعيشي للفلاحين في الريف المصري .

١ – مستوى المعرفة والوعي بماهية العولمة :-

إن علاقة الوعي بالبناء الاجتماعي علاقة مستمرة وذات فعالية وتأثير متبادل فيما بينهما، فالوعي الاجتماعي له إطاره الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر فيه، ومن ثم فإن الواقع الاجتماعي لأي مجتمع هو المحدد الأساسي لطبيعة ومستوى الوعي الاجتماعي بصفة عامة. أيضاً نجد أن الوعي بكافة أبعاد هذا الواقع الاجتماعي يتمايز ويختلف بشكل واضح لدى مختلف أفراد المجتمع، حيث اختلاف مستوى الوعي الفردي وطبيعته باختلاف الفئات الاجتماعية في المجتمع كذلك .

ويشتمل الوعي إلى جانب معرفة وتطور الإنتاج العديد من المعارف والتصورات الأخرى: كالمعرفة بمشكلات القرية الاجتماعية والاقتصادية، والوعي بسياسات التغيير والتنمية على مستوى المجتمع المحلي: أو على مستوى الإنتاج الزراعي، على مستوى المجتمع ككل وما صاحب العولمة من آثار على المستويين الميكرو – والماكرو – سوسيو – اقتصادي للمجتمع المصري .

فنجد على مستوى القرية توجد العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أوضحتها معظم حالات الدراسة من صغار الفلاحين، حيث كان هناك اتفاقاً بين كافة حالات الدراسة على أن أهم هذه المشكلات هي المتعلقة بمجال الإنتاج الزراعي والتي أوضحتها الحالات فيما يلي: ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي عن ما مضى وجاء ذلك بنسبة ١١,٥%، ثم تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعية الزراعية بالقرية وكان بنسبة ٩,٤%، هذا إضافة إلى مشكلات تدني أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة الضرائب التي تحصل عليها الحكومة بنسبة

٦,٢% ، ٣,٤%، هذا بالإضافة إلى مشكلات تدني مستوى الخدمات سواء المتعلقة بالبيئة أو جوانب التعليم، وارتفاع أسعار مواد الاستهلاك مع تدني قيمة الدخول الفردية. والملاحظ أن هناك درجات عالية من الوعي والمعرفة لدى كافة الحالات حول الأبعاد والمتغيرات المتباينة لواقعهم المعاشي وذلك على مستوى "الوعي الحياتي" أو مجرى الحياة اليومية. لكن على العكس من ذلك كان هناك تباينا واضحاً في درجات المعرفة والتصور لدى مختلفة حالات الدراسة حول ماهية العولمة. فأوضحت معظم حالات الدراسة أنهم لديهم معرفة وإدراك بماهية العولمة في "حدود السمع" فقط وكان ذلك بنسبة ١٧,٣%، وجاء عدد قليل فقط من حالات الدراسة هم الذين يبنوا أنهم يعرفون العولمة وماهيتها وما تعنيها وكذلك أهم الآثار الناجمة عنها على الفلاحين في القرية وأيضاً ما ينجم عنها من آثار على مستوى المجتمع المصري ككل، لكن هذا المستوى من التصور والوعي انحصر فقط في ثلاث حالات للدراسة وكان بنسبة ١,٢%.

٢ – تحولات العولمة وأثرها على الاقتصاد المعيشي في القرية المصرية :-

أجمع العديد من الباحثين على أن من بين أهم العوامل التي أدت على تحطيم وتحلل الإنتاج المعيشي لصغار الفلاحين في المجتمعات الريفية هي وقوع هذا الاقتصاد المعيشي الريفي في فلك تأثير الرأسمالي الحديثة "العولمة" المحلية والعالمية، فأثرت على بنية النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمجتمع الريفي، وكذلك على عمليات الاتصال وعلاقات القرابة في القرية، هذا إلى جانب تأثير الطبقة المسيطرة على أوضاع الفلاحين، إما عن طريق الضغط الواعي والقهر، أو من خلال محاكاة وتقليد هذا القسم من الفلاحين. هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الناجمة عن عمليات التغيير وسياسات الدولة بهدف تطوير وتنمية المجتمع ومنها: التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على إنتاجية الفلاح وعلاقات الإنتاج المحلي بالقرية، وعوامل الإيجار والضرائب وتغيرات السوق المختلفة، وتحكم كبار الملاك في صغار الفلاحين وتزايد نفوذ الحكومة إدارياً وبيروقراطياً، هذا مع تدني أوضاع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة، مع تدني، ومحدودية إنتاجية الأرض الزراعية[٢٥] .

فمعظم حالات الدراسة في قرية البحث أوضحت أن هناك زيادة في إنتاجية الأرض الزراعية عما سبق لكن على الرغم من هذه الزيادة في إنتاجية الفدان إلا أنها لا تكفي لسد حاجات أسر صغار الفلاحين المعيشية، وإن تبقى في بعض الأحيان أو مواسم الزراعة يلجأ الفلاح إلى بيع هذا الفائض في السوق المحلي لبعض التجار. وهذا يعني أن الإنتاج بهدف المعيشة أو تخزين الفائض يعتبر شبه منعدم تماماً بين الفلاحين وفي القرية، وذلك نظراً لعدة أسباب هي: أن الدولة لم تقف بجانب صغار المزارعين من الفلاحين خاصة أنها لم تعد تصبح مسئولية عن استلام محصول القطن زى ما سبق، وأصبح محصول القطن مطمع لجشع التجار وكان ذلك بنسبة ١٥,٣%، أيضاً فساد السوق الزراعي، وغلاء أسعار المبيدات والبذور الزراعية وارتفاع تكاليف الزراعة عموماً، وأخيراً عدم التزام المسئولين والدولة بمساعدة الفلاحين خاصة صغار المنتجين منهم . فالعولمة هي الدولة والأغنياء واللي معاهم فلوس أي الرأسماليين بتوع اليومين دولة. إحنا دلوقتي بنسمع عن حاجات جديدة وإلغاء حاجات قديمة بخصوص الأرض الزراعية وإنتاجيتها.

٣ – أهم العوامل البنائية المؤثرة على المعرفة وثقافة حول العولمة :-

تلعب ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي وأهمها الأرض الزراعية، ثم مستوى التعليم الذي يصل إليه الفرد ثم طبيعة وكيفية العملية التعليمية القائمة فعلاً في المجتمع، ثم كيفية استغلال الأرض الزراعية والتكنولوجيات المتاحة واستخدامها في العملية الإنتاجية، وأخيراً نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية بين الفئات والطبقات الاجتماعية في الريف– هذا إلى جانب دور وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري خاصة الإعلام الريفي أو الموجه للريف بشكل خاص، جميعها تلعب الدور الأساسي والفاعل في تحديد بل وتشكيل مستوى التصور والمعرفة وكذلك الوعي بكافة القضايا المجتمعية، خاصة قضية العولمة وما تلعبه من آثار تؤثر أما بالسلب أو الإيجاب على إنتاجية الفلاحين واقتصادهم المعيشي في القرية المصرية .

فمن مقابلاتنا مع حالات الدراسة الخمسون وجدنا أن العامل الأساسي والحاسم في تحديد مستوى المعرفة والتصور حول ظاهرة العولمة ومختلف

التغيرات المجتمعية سواء من الداخل أو من الخارج هو مستوى الحيازة وملكية الأرض الزراعية، وكذلك درجة التعليم هذا إلى جانب دور وسائل الإعلام الجماهيري وما يلعبه من دور واضح في تشكيل مستوى الوعي بعمليات التغيير المصاحبة للعولمة والمؤثرة على إنتاجية صغار الملاك من الفلاحين في المجتمع الريفي ٠

٤ – مدى تقبل صغار الملاك من الفلاحين المزارعين لسياسات التغيير الإنتاجي– الزراعي، الناتجة عن أفعال الدولة وتحولات العولمة والمؤثرة على الإقتصاد المعيشي في المجتمع الريفي:-

من نظرة فاحصة ومدققة لدور الدولة وأفعالها في مجال سياسات التغيير الزراعي، على المستوين الميكرو– والماكرو– نجد أنه ما يقرب من نصف قرن من الزمان منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وما أحدثته من برامج وسياسات في مجال الإصلاح والتنظيم الزراعي كالتعاونيات أو التسويق، فإن تغييراً جذرياً لم يحدث سواء في التنظيم الاجتماعي للإنتاج الزراعي أو العلاقات الإنتاجية الزراعية – وبالتالي فإن أشكالاً جديدة لاستنزاف الفائض الزراعي قد حلت محل أشكال قديمة أو استحداث أشكال تنظيمية جديدة لتعبئة الفائض وبذلك تكون ضغوط الدولة على العملية الإنتاجية الزراعية في الفترة الناصرية تكون حادثة عن طريق تجميع رؤوس الأموال في قطاع الزراعة واستثمارها في مشاريع التنمية الزراعية الضخمة٠ وهنا يكون تحكم الدولة وخاصة عدم معرفة صغار الفلاحين بحقيقة أسعار المحاصيل الزراعية العالمية وتحكمها في أسعار المدخلات الزراعية ووسائل الإنتاج والميكنة الزراعية، مع السيطرة النهائية لسلطة الدولة المركزية على عمليات البيع والشراء٠

هذه الأوضاع شكلت إلى حد كبير أحد أساليب فرض الضرائب غير المباشرة على الدخل الخاص لمعظم صغار الفلاحين المنتجين ووقوع العبء الكبير عليهم من خلال إنتاج المحاصيل التقليدية ذات العائد المنخفض وعن طريق تسليمها اجبارياً وبنسب محددة من قبل الدولة، كافة هذه العمليات هي بمثابة ضغوط حقيقية واقعة على عاتق صغار الفلاحين والفقراء منهم في الريف المصري [٢٦] ٠

وبحلول سياسة فتح الباب نحو اقتصاد السوق والتصدير الزراعي للخـــارج، مع إلغاء التعاونيات الزراعية وإحلال النظام البنكي وبنك القرية وكافة المعـــاملات النقدية والرأسمالية الزراعية. فالسياسات الاقتصادية للانفتـــاح بـــدأت صـــريحة وواضحة من خلال الارتباط القوى بالمنظمات العالمية الخارجية، كصندوق النقـــد والبنك الدوليين والوكالة الأمريكية للتنمية العالمية .

على أية حال، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خاصة ضمن عملية الإنتاج وعلاقاته في الريف المصري، تكون واضحة الظهور خاصة منذ بداية عام ١٩٧٠، خاصة وأن مصادر التحول وتغيير السياسات الزراعية والاقتصادية هي فقط عبارة عن عطايا مؤقتة من قبل الحكومة، وعلى الجانب الآخر، السوق الحديثة والعديـــد من التغيرات السياسية التي أدت إلى عدم المساواة واحتمالية عدم الاستقرار. فتوجد هذه التغيرات في نمط المحاصيل وبناء الأسعار، أدت إلى إضعاف دور وفاعليـــة الاقتصاد المعيشي لصغار الفلاحين من المزارعين .[٢٧]

كافة هذه الأوضاع المترتبة على سياسات التغيير في الريف المصـــري أدت إلى تحلل الاقتصاد المعيشي والاستهلاكي لصغار المنتجين من الفلاحين، فعمليـــة اكتمال زراعة الفلاحين في النظام الرأسمالي هي عملية ذات تأثير سلبي، حيث أن توازن الرأسمالية في الواقع يحدث من خلال وظيفتين الأولى: هي درجة الاكتمال الكلي للرأسمالية في الزراعة، والثانية وهي اكتمالها أيضاً في التنظيم الاجتمـــاعي وعلاقات الإنتاج الزراعي والتي سوف تؤثر سلباً على الاقتصاد المعيشي للفلاحين.

ومع ظهور العولمة واكتمال نموها في حقبتي الثمانينات والتسعينات ، كشفت العديد من الدراسات النقاب عن التأثيرات السلبية لسياسات الإصـــلاح الاقتصـــادي وخاصة الزراعية منها وذلك وفقاً لما يسمى بسياسة التغيير البنائي والتكيف الهيكلي بمساعدة منظمات الاقتصاد العالمي، والتي أثرت سلباً على أوضاع الاقتصاد فـــي المجتمع عامة والإنتاج المعيشي خاصة فيما يتعلق بسياسات تحريـــر المـــدخلات والمنتجات الزراعة وبناء الأسعار في مجال السوق الزراعي، كذلك الإصـــلاحات الحادثة في بناء الأسعار، كعملية تهدف إلى تشجيع التصدير الخارجي للمحاصـــيل الزراعية أدت هي الأخرى إلى الإضرار بقطاع محاصيل الغذاء التقليدية ومن ثـــم مستويات الإنتاج المعيشي والعائلي لصغار الفلاحين في الريـــف.أيضـــاً أثـــرت

سياسات التكيف على أوضاع صغار الفلاحين المعيشية، حيث اتجاههم حديثاً إلى الأعمال الخاصة خارج مجال الإنتاج الزراعي، مع تحررهم من الارتباطات التقليدية والتي كانت تحفزهم على الإنتاج في مجال الزراعة، كذلك الهجرة الريفية – الحضرية والتي زادت معدلاتها حديثاً، كان لها العديد من الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي ٠

إن حالة المجتمع المصري في فترة الثمانيات والتسعينات يمكننا تسميتها أو وصفها بأوضاع التباعد الطبقي، حيث سيطرة الطبقات العليا سياسياً ورجال الأعمال الحضريين ومزارعوا الحيازات الكبيرة، هذا من جانب، وفي الوقت نفسه فقراء الحضر وصغار المزارعين وعمال الزراعة والمعدمون والذين ليست لديهم القدرة على تشكيل أي نوع من أنواع القوى السياسية٠ هذا فضلاً عن الأوضاع المضرة بإنتاجية صغار الفلاحين ومصالحهم ، كل هذا أدي إلى إحساس الفلاحين – خاصة صغار المزارعين منهم – بالاغتراب والهامشية داخل مجتمعهم [٢٨] ٠

وعن واقع القرية مجتمع البحث ومن خلال المقابلات الفردية المتعمقة مع حالات الدراسة لا حظنا وعيا متزايداً وتصورات مختلفة لدى حالات الدراسة من صغار الملاك والمزارعين من الفلاحين وخاصة حول: مدى تقبلهم لهذه السياسات التغييرية التي تضعها الدولة من حين لآخر والمصاحبة لتحولات وتبعيات العولمة٠ فقد وجدنا أن هناك بعض من حالات الدراسة وخاصة الحالة "ع ٠أ ٠ أ "لديها وعي مكتمل وناضج بل ومعرفة شبة تامة بالعولمة وتحولاتها بل وآثارها المختلفة على الإنتاج المعيشي لصغار الفلاحين فقد عرفت الحالة العولمة بأنها: تعبير عن عالم أوحد متطور الاتصالات والتكنولوجيا، والتي تعبر عن قطب واحد في هذا العالم هو أمريكا والذي يهمين تماماً على مركز وأوضاع العالم"٠

ورأى أن الزراعة والإنتاج المعيشي اندثر في معظم القرى المصرية، لأن الدول المتقدمة تساعد الفلاحين وبتأخذ بأيدها لكن بلدنا مصر دمرت الفلاحين وأثرت سلباً على الفلاحين٠ الدولة "شالت" أيدها عن الزراعة بمعنى اللي عايز يعمل حاجة يعملها، مثال ذلك إلغاء الدورة الزراعية، وعدم مسئوليتها عن استلام محصول القطن ٠

أيضاً من آثار العولمة السلبية على زراعة الفلاحين في الريف المصري، أننا نستورد ولا نصدر، وهذا اتهام من الخارج بأن الزراعة المصرية موبوءة بالمبيدات والكيماويات والسبب الوحيد من وراء هذا هو أننا البلد الوحيد لا يوجد به نقابات فلاحية تدافع عن حقوق صغار المنتجين من الفلاحين بمعنى أنه "إذا لم يكن هناك غذاء من الفأس لن يكون التفكير من الرأس" على حد قول هذه الحالة. وتستكمل الحالة قولها بأن العولمة جعلت هدفها هو تحويل المجتمع – دولة مصر – سوق تبيع فيه ولا تشتري منه مثال: طن البطاطس كمحصول للبيع= ١٥٠ج ولا يوجد دورة لزراعة محصول البطاطس، يعني إنتاجها عشوائي . كذلك تقاوي محصول القطن أصبحت بذرة منزوعة الزغب .. كل هذا أدى إلى خلق مناخ فاسد لتلاعب التجار بصغار الفلاحين المنتجين في الريف المصري كان يغني "محمد طه" المطرب الشعبي"

أروح المحلة أجيب حلة حرير بلدي

ما أرضاش بصوف أجنبي وأرضي بخيش بلدي .

اليوم لم يصبح هذا الوضع نتيجة تأثير العولمة السيئ على الريف والفلاحين، فأصبح الأفراد يشتروا كل حاجة إنتاج الخارج ولا يشتروا حاجة منتجة هنا عندنا".

العولمة أثرت سلباً من خلال فك بنوك التسليف وبنك القرية وتحصيل الضرائب على البطاقة الزراعية وعلى محصول الذرة، هذا بالإضافة إلى رسوم خاصة بالمحافظة التي تتبع لها القرية ورسوم على إنتاج المبيدات ..

إن دور الفلاحين وتقبلهم لابد وأننا نقبل هذه الأوضاع أن رضينا أو أبنيا، اللي حاصل أن دور الفلاحين في مصر هو دور فردي – وشخصي . فيما مضى كان هذا الدور جماعي منظم من خلال النقابات والاتحاد التعاوني، وبنوك التسليف.

الحل الأفضل من وجهة نظري – أي حالة الدراسة الواعية والتي أثارت انتباه الباحث: هو أنه لابد من وجود نقابة حرة للفلاحين – خاصة صغار الملاك والمزارعين منهم. حيث تمكينهم من المشاركة في السياسة الزراعية أفضل من الأغنياء اللي جالسين في المكاتب وليس لهم دور يذكر.

سابعا : أهم النتائج التي خلص إليها البحث :-

هدفنا من وراء إجراء هذا البحث التعرف على أهم الآثار الناجمة عن تحولات العولمة على الإنتاج المعيشي لصغار الفلاحين المنتجين في الريف المصري، وطبيعة تصور وإدراك هذه الفئة الاجتماعية لهذه العولمة، وطبيعة ردود أفعالهم تجاه سياسات الدولة الخاصة بالإنتاج الزراعي ثم أبرز أهم العوامل البنائية التي تسهم في تشكيل معارف الفلاحين في واقع مجتمعهم الريفي.

وبعد النزول إلى الواقع الميداني، وسيراً على الإقدام وسط شوارع القرية – كمشيش – مجتمع البحث، وبعد مضي ما يقرب من سبع سنوات مضت منذ نزول الباحث ذات هذه القرية بهدف جمع المادة العلمية المتعلقة ببحث الدكتوراه حول: "السلوك السياسي للفلاحين" لاحظنا ما لم يلاحظه أو يراه الرجل العادي وهو: حدوث طفرة عمران غير عادية مع انتشار الورش الفنية والمحلات التجارية ومحلات السوبر ماركت، وأفران الخبز البلدي والإفرنجي مع انتشار أماكن خاصة بالكمبيوتر ودور الحضانات الخاصة والنموذجية والصيدليات – إضافة إلى ردم العديد من الترع والمصارف ومجاري المياه الراكدة والتي كانت تمر بين منازل الفلاحين بالقرية .

هذا أن دل فإنما يدل على حدوث/ بل وتأثر بنية القرية، وتعميماً المجتمع الريفي المصري – بالعديد من عوامل التغيير الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية وأيضاً القيمية، والتي أثرت بلا شك على نمط سلوك الأفراد، هذا مع ملاحظة اختفاء الصورة التقليدية لجماعات الفلاحين كمشاهدة عادية. ويعني هذا أن القرية المصرية تغيرت من الطراز القديم إلى شكل أو صورة من الطراز الحديث أو المعاصر وهذه هي صورة واضحة كأثر ضمن آثار العولمة الإيجابية .

عموماً توصل البحث إلى ما يلي من نتائج هامة وذات دلالة :-

١ – وجود درجات ومستويات واضحة من الإدراك والتصور بل الوعي الاجتماعي لدى فئة صغار الملاك من الفلاحين المزارعين والمنتجين في القرية حول ظاهرة العولمة – لكن في حدود السمع عنها الإ حالات قليلة العدد هي التي لديها وعي مكتمل وتصور واضح لماهية العولمة .

٢ – سيادة نمط تقليدي من إنتاج المحاصيل الزراعية بهدف الاقتصاد المعيشي يعتمد أساساً على عمل العائلة متداخل بشكل واضح مع إنتاج المحاصيل كسلع نقدية والتي تعتمد بدورها على العمل المأجور مع استمرار وجود أنماط الاستهلاك التفاخري لدى بعض الفئات الاجتماعية من أغنياء الملاك من الفلاحين وحرمان صغار المنتجين منها ٠

٣ – فقدان الفلاحين "صغار المنتجين" ثقتهم في المسئولين والسلطة الحكومية عموماً، نظراً لما عهدوه من استغلال مطلق واستنزاف لفائضي الإنتاج والعمل الزراعي، والذي انعكس ذلك في سلبيتهم واتصافهم بالمكر والمراوغة والخوف من السياسية مع لامبالاتهم وضعف استجاباتهم لبرامج الحكومة الهادفة للتغير والتنمية في الريف ٠

٤ – تدني واضمحلال في مساحة الرقعة الزراعية المنزرعة بمحصول القطن المصري في القرية الدراسة نظراً لعدم مسئولية الدولة عنه كمحصول ومنتج رئيسي كان يعتمد عليه الفلاح المصري كدخل أساسي له ولأسرته منذ زمن بعيد٠ وما كان له من شهرة تاريخية وعالمية كأجود أنواع القطن في العالم – القطن المصري طويل التيلة، والذي أصبح هذا المحصول فريسة لتلاعب السماسرة والتجار وتأثير الرأسمالية الحديثة والسوق العالمية وإجمالاً العولمة.

٥ – إلغاء الدورة الزراعية والخاصة بالعديد من المحاصيل والمنتجات الزراعية، مع عدم اكتراث مسئولي الحكومة من مشرفي الجمعيات الزراعية بالمحاصيل الزراعية التي كانت تشكل العمود الفقري لاقتصاد معيشة صغار الفلاحين المصريين والذي أثر سلباً على الاكتفاء الذاتي لمنتجي الزراعة في الريف٠

٦ – العلاقة أصبحت عكسية بين حجم الملكية للأرض الزراعية وإنتاجيتها، حيث عدم تفعيل إنتاجية صغار المنتجين من الفلاحين، مما أدى بدوره إلى الصراع اليائس لفقراء الفلاحين حيث الحياة من أجل البقاء، نظراً، للتخلف النسبي لإنتاجيتهم الزراعية وسيادة العديد من صور الاستغلال ضمن العملية الإنتاجية الزراعية ٠

٧ – التغيرات الحادثة نتيجة لسياسات الحكومة وتأثيرات العولمة الخارجية تجاه الريف وصغار المنتجين من الفلاحين أدت إلى خلق العديد من المشكلات الزراعية وأهمها: حجم الملكية مع ثبات بل وانهيار نموذج إنتاج الاقتصاد

المعيشي للفلاحين مع استجابة الفلاحين لمتطلبات السوق وتزايد أسعار المواد الإنتاجية والغذائية ٠

٨ – أن معظم أغنياء الفلاحين هم المنتفعون من تطـورات السـوق والسياسـات الزراعية المرتبطة بالعولمة أما صغار المنتجين من الفلاحين فهم موجـدون بصعوبة كفئات اجتماعية في الريف فأساس التقسيم الاجتماعي فـي القريـة المصرية يتضح من خلال الملكية الزراعية في مقابل انعدام الملكية للأرض الزراعية ٠

٩ – أكدت الدراسة أن ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي وكـذلك مسـتوى التعلـيم ووسائل الإعلام الجماهيري، جميعهاً تلعب الدور الأساسي والفاعل في تحديد وتشكيل درجة الوعي والمعرفة وكذلك تصورات الفلاحـين حـول أفعـال العولمة وسياسات الحكومة تجاه التنمية الريفية وأيضاً الانفتاح على الخارج، كلها عوامل بنائية يتوقف عليها طبيعية العلاقة بين الفلاح ومختلف مؤسسات الدولة في المجتمع الريفي ٠

١٠ – جاءت ردود أفعال صغار الملاك من الفلاحين تجاه سياسات الدولة وآثـار العولمة السلبية، آخذه بعداً فردياً يتسم بالسلبية واللامبالاة، في حدود الضعف والوهن من قبل الفلاحين تجاه قوة وسيطرة الدولة ٠

١١ – على الرغم من وجود العديد من الآثار السلبية للعولمة على واقـع صـغار الفلاحين المنتجين في الريف، إلا أن لها أيضاً آثار إيجابية أدت إلى تطـوير هذا الواقع وإمداد الفلاحين بالعديد من وسائل هذا التطوير سواء فـي إطـار الأسرة أو المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير عمومـاً، كـأدوات الاتصـال الحديث، والدش والكمبيوتر والفضائيات وعلـى الأفـراد إنتقـاء الأفضـل والأنسب والإيجابي في حياتهم ٠

١٢ – أخيراً: أظهر البحث أن مدخلي الاقتصاد المعنوي وعقلانية أو رشد الفلاح، ينطبقان إلى حد ما على طبيعة وأوضاع القرية المصرية وكذلك على سمات ثقافة وتصورات صغار الفلاحين والذي اتسم بالسلبية والخوف والتلقائية مـع الأخذ في الاعتبار خصوصية الريف المصري والطبيعية الخاصة للاقتصـاد المعيشي وعلاقات الإنتاج السائدة ضمنه بين الفلاحين في الريف المصري٠

"دليل دراسة الحالة المتعمقة"

حول :

آثار العولمة على الاقتصاد المعيشي لصغار الملاك من الفلاحين

في الريف المصري، وموقف هؤلاء الفلاحين منها ٢٠٠٥م

أولاً : البيانات الأولية :-

١ – الاسم :

٢ – السن :

٣ – النوع :

٤ – الديانة :

٥ – الحالة الاجتماعية :

٦ – مستوى التعليم :

٧ – عدد أفراد الأسرة :

٨ – المهنة الأساسية :

٩ – الدخل الشهري :

١٠ – حجم وطبيعة الملكية :

ثانيا : قياس مستوى المعرفة بماهية العولمة :-

١ – يا ترى عندك فكرة عن أيه هي العولمة؟

أ – يعرف ( ) ب – لا يعرف ( )

جـ – أخرى تذكر ( ) .

٢ – إذا كانت الإجابة " يعرف " يسأل :

هي إيه من وجهه نظرك :

أ – ..... ب .....

جـ – ..... د – .....

٣– إيه اللي تعرفه عن العولمه وإيه مظاهرها في القرية ؟

أ – ..... ب – .....

جـ – ..... د – .....

٤– يا ترى إيه هي آثار العولمة عليك وعلى أسرتك ؟

أ – ..... ب – .....

جـ - ..... د - .....

ثالثاً :- تحولات العولمة وآثارها على الاقتصاد المعيشي في القرية ؟

٥ – تقدر تقول لي إيه هي آثار العولمة على إنتاجية الأرض ؟

أ - ..... ب - .....

جـ - ..... د - .....

٦ – إيه هي المحاصيل الزراعية اللي بتزرعها في أرضك ؟

أ – تقليدية ( ) ب – تجارية ونقدية ( )

جـ - أخرى تذكر ( ) .

٧ – فيه فائض أم لا ؟

أ – يوجد فائض ( ) ب – لا يوجد فائض ( )

جـ - أخرى تذكر ( ) .

٨ – في حالة وجود فائض من الإنتاج : يسأل :

بتصرف فيه أزاي ؟

أ – أخزنه ( ) ب – أبيعه في القرية ( )

جـ - أسافر للمدينة لبيعه ( ) د – أديه للتاجر ( )

هـ - أخرى تذكر ( ) .

٩ – في حالة الإجابة بلا يوجد فائض ؟ يسأل :

ليه ؟

أ - ..... ب - .....

جـ - ..... د - .....

١٠ – تعرف إيه عن ميكنة وتكنولوجيا الزراعة ؟

أ – يعرف ( ) ب – لا يعرف ( )

جـ - أخرى تذكر ( )

١١ – يا ترى عندك أيه من أدوات الزراعة ؟

أ - ..... ب - .....

جـ - ..... د - .....

١٢ – طيب ايه دور الحكومة والجمعية الزراعية في الزراعة ؟

أ - ..... ب - .....

جـ - ..... د - .....

١٣ – فيه سياسات الحكومة كل شويه بتوضعها – خاصة بالزراعة أيه رأيك فيها ؟

أ – تفيد ( ) ب – لا تفيد ( )

جـ – زي عدمها ( ) د – بتضربيها ( )

هـ – أخرى تذكر ( )

١٤ – أيه فوائد هذه السياسة ؟

أ – ..... ب – .....

جـ – ..... د – .....

١٥ – أيه ضررها ؟

أ – ..... ب – .....

١٦ – إيه هي الأضرار والخسارة اللي وقعت على محاصيل ومنتجات الزراعة اللي كانت بتتخزن في المنزل للاستهلاك من وجهة نظرك ؟

أ – ..... ب – .....

جـ – ..... د – .....

رابعا : أهم العوامل البنائية المؤثرة على ثقافة ومعرفة الفلاحين حول العولمة ؟ .

١٧ – دور مستوى التعليم ؟

١٨ – حجم وطبيعة ملكية الأرض ووسائل الإنتاج الاجتماعي ؟

١٩ – تأثير وسائل الإعلام الجماهيري ؟

.....

.....

.....

خامساً : مدى تقبل صغار الملاك من الفلاحين لسياسات التغيير الإنتاجي الزراعي الناتجة عن أفعال الدولة وتحولات العولمة والمؤثرة على الاقتصاد المعيشي في المجتمع الريفي ؟

أ – .....

ب – .....

جـ – .....

د – .....

أهم المراجع التي استعان بها البحث

(١) د٠ محمد حسن رسمي ، الدول النامية وتحديات العولمة ، في مقال بعدد الأهرام ، الأحد بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ م

(٢) محمود أمين العالم ، العولمة وخيارات المستقبل، في الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، عدد ٢٩ أكتوبر ، القاهرة ١٩٩٩، ص:٩

(٣) د٠ أحمد مجدي حجازي ، نحو تفسير السلوك السياسي لفلاحي العالم الثالث في ضوء نظرية التبعية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع د٠محمد الجوهري ، عدد ٧ ، دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ، ص٩٣ ٠

(٤) هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان، فخ العولمة ، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة د/ عدنان عباس علي، تقديم د/ رمزي ذكي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٩٥ طبعة ثانية، الكويت ، أغسطس ٢٠٠٢ ، ص :٢٠ ٠

(٥) انظر : المرجع السابق ، ص : ص ٢٤ – ٢٦ ٠

(٦) د٠ حسن عباس ذكي ، مشاهدات في عالم الملك والملكوت ، النهار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ، ص ى: ٥٠ ، ٥١

وانظر أيضا، د٠ عبد الصبور فاضل: الخطاب الإسلامي في ظل العولمة في مجلة الوعي الإسلامي عدد ٣٨٩، مايو ١٩٩٨، ص :٣٨ ٠

(٧) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/٢٠٠١ في مصر ، ص :٤٢ ٠

(٨) د/ أحمد مجدي حجازي : الثقافة العربية في زمن العولمة ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص، ص : ٩٠ – ٩٣ ٠

(٩) د/ محمد كمال التابعي : الفقر في ظل تحولات العولمة : رؤية مستقبلية في الندوة السنوية السادسة عن : الفقر في مصر الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل في الفترة من ٨ – ٩ مايو ، ١٩٩٩ ، ص – ص : ٤ – ٥ ٠

(١٠) حول مختلف التعريفات التي قدمت للعولمة في أدبيات الفكر الاجتماعي انظر : -

- د/ أسامة أمين الخولي: العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، السيد يسن وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨ ٠

- د ٠ محمود أمين العالم ، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة ، قضايا فكرية عدد ٢٩ ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص:١٥ ٠

- هالة مصطفي ، العولمة دور جديد للدولة،السياسة الدولية عدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص: ٤٤ ٠

(١١) د٠ أماني عزت طولان ، القرية بين التقليدية والحداثة ، دار المعرفة الجماعية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ص – ١٦ ٠

(12) Anthony Oberschall, "Social Movements Ideologies, Interests and Identities" New Brunswick , C,N,J. New York, 1993, P.180.

(13) Tedor Shanin, " Defining Peasants : Conceptualization and DE – Conceptualization old and New in Amarxist Debate in Peasauts studies, Vol. 8, N . 4, univ . of Pittsbirgh, 1979, P. 43.

(14) Ibid, P. 46.

(15) Eric wolf, "on Peasant Rebellions,". In Teodor Shanin, "The dynamics of Disintegration of traditional cultures" Penguim Books, England, 1971, P. 274.

(16) George M . Foster, "Tzintzuntzan", Maxican Peasants in Achanging world , Little Brown series in Anthropolgy, Canda America , 1967, P. P. 13.

وانظر أيضا:

George M.foster " , Interpersonal Relations in peasant society ", in Human Organl Zation, No. 19, Vol. 4 winter. 1965. P.174 .

(17) Alan Macfarlane, "The origins of English individualism" Baisl Blakweel , Oxford, 1978. P. 14 .

(١٨) د٠ برهان غيلون ، د٠ سمير أمين : ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ،ـ الطبعة الثانية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٩ ص:٢١٠ ٠

(19) Amin, Samir , "The Future of Globalization" Africa today, 40 . No . 4, 1994 , P. 77.

(20) James C. Scott "Peasant moral Economy as Asubsistence ethic", Penguin Books, 1988, PP. 305–306.

(21) Samuell. Popkin,. "The Rational Peasant, "in Political Economy of Rural society in Vietnam, the univ. of colif, Press, Ltd, London , 1979, P.P. 6 – 12 .

(٢٢) التعداد السكاني لعام ٢٠٠٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالوحدة المحلية بزرقان٠

(٢٣) وزارة الزراعة سجل/٢ خدمات ، مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية ، الإدارة الزراعية بمركز تلا ، والجمعية الزراعية بناحية كمشيش ٢٠٠٢ ٠

(٢٤) د/غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص:١٨١ ٠

(٢٥) حول هذه الدراسات والأبحاث المتعلقة بآثار العولمة على اقتصاديات صغار الفلاحين المزارعين ومعيشتهم : انظر :-

- Jahn p.powelson and Richard stock,: "the- peasant Betrayed ": Washington, D.C. 1990 , P.107 .
- Li Peilin, "End process of the Chinese villages in the Background of Globalization : A study of the villages located in southern. Urban china " in Globalization And the Dialogue of civilizations Making of anew world , Cairo , 13th – 16th April 2002, p.115.
- Lucie wood, "Small Holders in Achanging Economy : An Egyptian village case " in peasant studies , Vol. 16, Vol, fall, 1988.

Amin , Samir "The Future of Globaization", Africa today , 40, No, 4, 1993, P.77 .

(٢٦) د/محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ص : ١٥٧ ٠ وانظر أيضًا: -

- cHarles Issawi, "Egypt in Revolution", Oxford, London 1963, P . 107.

(27) Aliya Harik " Economic Policy of Reform in Egypt , Gainesville Univ . Press of florida, America , 1997 , P . 63 .

(28) R. Ayo Dunmoye "The political Economty of Agricultiral Production in Africa state, capital and peasantry", in Journal Peasant studies, Vol. 16 No.2.1989, - pp. 91-98.